أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

الإطار الإشرافي
لمخاطر الائتمان والمحاسبة لخسائر الإئتمان المتوقعة

اللجنة العربية للرقابة المصرفية

رقم
84
2018

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS

أمانة

مجلس محافظي المصارف المركزية

ومؤسسات النقد العربية

الإطار الإشرافي
لمخاطر الائتمان والمحاسبة لخسائر الائتمان المتوقعة

اللجنة العربية للرقابة المصرفية

صندوق النقد العربي

أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 1 9/4/18 1:57 AM

تـقديـم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سـنوات، بدعوة أحد أصـحاب المعالي والسـعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصـــدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصـــرفية التي تتعلق بأنشـطة المصـارف المركزية ومؤسـسـات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضـــوء ما تضـــمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناســب أن تتاح لها أكبر فرصـــة من النشـــر والتوزيع. لذلك، فقد باشـــر الصـــندوق بنشـــر هذه السـلســـة التي تتضـــمن الأوراق التي يقدمها السـادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصـــندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضـــايا. فالهدف الرئيســـي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 3 9/4/18 1:57 AM

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 4 9/4/18 1:57 AM

المحتويات

أولاً: تمهيد..... 7

ثانياً: الإرشادات الرقابية لمخاطر الائتمان والمحاسبة عن الخسائر المتوقعة للائتمان 8

ثالثاً: التقييم الإشرافي لمخاطر الائتمان والمحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة وكفاية رأس المال..... 19

رابعاً: نطاق ومتطلبات التطبيق 32

خامساً: تحديات تطبيق المبادئ 33

سادساً: التوصية 34

ملحق: المعيار رقم 9 ونموذج المحاسبة عن الخسائر المتوقعة (دراسة مقارنة مع إطار بازل)

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 5 9/4/18 1:57 AM

أولاً: تمهيد

يتطلب المعيار الجديد رقم "9" من معايير إعداد التقارير المالية، تسجيل الخسائر الائتمانية المتوقعة من الوهلة الأولى للاعتراف بالأدوات المالية. كما يجب الاعتراف بالخسائر المتوقعة على مدى العمر الافتراضي لها. ويعرف هذا المعيار، الخسائر المتوقعة للأصل المالي كقيمة حالية مقدرة للنقص في التدفقات النقدية المتوقعة طوال الحياة المتوقعة للأصل المالي. يعترف بهذا النقص ضمن قائمة الارباح والخسائر. ينطبق الأمر على جميع الأصول المالية، بما في ذلك تلك التي تم التعامل عليها حديثاً. كما تطبق هذه المعالجة على تعرضات الإقراض، والتزامات القروض، وعقود الضمانات المالية التي يسري عليها إطار خسائر الائتمان المتوقع.

يفترض التطبيق تحديات على البنوك، ذلك أن عدم كفاية سياسات وإجراءات مخاطر الائتمان قد يؤدي إلى تأخر الاعتراف بالمخاطر الائتمانية وقياس الزيادة فيها، مما يؤثر على كفاية رأس المال للبنوك ويعوق التقييم السليم والرقابة على مخاطر الائتمان. كما أن مشاركة وظيفة إدارة مخاطر البنك في التقييم والقياس المحاسبي لخسائر الائتمان المتوقعة، أمر أساسي لضمان مخصصات كافية وفقاً لإطار المحاسبة المعمول به.

انطلاقاً من ذلك، قامت لجنة بازل بإصدار ورقة استرشاديه بشأن مخاطر الائتمان والمحاسبة عن الخسائر المتوقعة ومتطلبات التطبيق.

في هذا السياق وعلى ضوء الورقة السابقة الصادرة عنها حول المعيار رقم "9"، ناقشت اللجنة العربية للرقابة المصرفية الإرشادات الرقابية لمخاطر الائتمان الصادرة عن لجنة بازل. أعدت بناءً على ذلك، ورقة استرشاديه حول هذه المبادئ. تهدف الورقة لوضع تعليمات رقابية بشأن الادارة السليمة للمخاطر الائتمانية، بما في ذلك التطبيق المستمر للأطر المحاسبية اللازمة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. يقتصر نطاق ممارسات مخاطر الائتمان وفقاً لهذه الإرشادات على الممارسات التي تؤثر على تقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة والمخصصات المكونة في إطار قواعد المحاسبة المعمول بها.

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 7 9/4/18 1:57 AM

ثانياً: الإرشادات الرقابية لمخاطر الائتمان والمحاسبة عن الخسائر المتوقعة للائتمان: تشمل المبادئ من 1 إلى 8.

المبدأ الاول (مجلس الإدارة والمسؤوليات): مجلس إدارة البنك (أو ما يعادله) والادارة العليا هي المسئولة عن التأكد من أن البنك لديه تطبيق مناسب لمخاطر الائتمان، بما في ذلك نظام فعال للرقابة الداخلية، لتحديد كفاية المخصصات وفقاً لسياسات واجراءات البنك المعلنة والإطار المحاسبي المعمول به في ضوء التوجيهات الرقابية المعنية.

- تمشيا مع المبدأ 17 من مبادئ بازل الأساسية، مجالس إدارة البنوك أو ما يعادلها (أو صاحب الصلاحية في البنوك التي ليس لديها مجالس إدارة) المسؤول عن الموافقة والمراجعة الدورية لاستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان للبنك والسياسات والعمليات الهامة لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة، وإعداد تقارير عن مخاطر الائتمان وتخفيفها، بما يتفق مع حجم المخاطر المقبولة المعتمدة من مجلس الادارة. وتتوقع اللجنة من مجلس إدارة البنك أن يشترط على الإدارة العليا اعتماد ممارسات سليمة فيما يتعلق بسلامة توثيق الائتمان.

- للوفاء بهذه المسؤوليات، يجب على المجلس تكليف الإدارة العليا بتطوير الإجراءات الملائمة لتحديد المخصصات المناسبة. ويجب أن يُلزم مجلس الإدارة، الإدارة العليا بتقديم تقارير دورية عن نتائج تقييم المخاطر الائتمانية وعمليات القياس، بما في ذلك تقديرات مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة. يجب على الإدارة العليا إنشاء، وتنفيذ، وتحديث السياسات والإجراءات المناسبة للتواصل مع جميع الموظفين المختصين فيما يتعلق بعمليه تقييم مخاطر الائتمان وقياسها داخليا. الإدارة العليا بدورها مسؤولة عن تنفيذ استراتيجية مخاطر الائتمان المعتمدة من مجلس الإدارة.

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 8 9/4/18 1:57 AM

– من الضروري توافر نظام رقابة داخلية فعال لتقييم وقياس مخاطر الائتمان لتمكين الإدارة العليا من القيام بواجباتها، وينبغي أن يشمل ما يلي:

أ- تدابير للالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات والإجراءات الداخلية.

ب- تدابير لتوفير الإشراف والرقابة على سلامة المعلومات المستخدمة للتأكد من أن المخصصات الواردة في البيانات المالية للبنك والتقارير الرقابية المعدة تمت وفقا للإطار المحاسبي المعمول به والتعليمات الرقابية ذات الصلة.

ج- أن تكون عمليات التقييم وقياس مخاطر الائتمان واضحة ومستقلة عن وظيفة الإقراض، على أن تتضمن:

- نظام فعال لتصنيف مخاطر الائتمان، يتم تطبيقه على كافة العملاء بشكل مستمر، وبدقة وفقاً لدرجات التصنيف المختلفة، ويحدد التغييرات في مخاطر الائتمان في الوقت المناسب، ويطلب اتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.
- عملية فعالة تضمن أن جميع المعلومات ذات الصلة بقياس مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة مقبولة ومدعومة بالمستندات، بما في ذلك المعلومات المستقبلية، ويشمل ذلك الحفاظ على التقارير المناسبة والمتعلقة بتفاصيل أداء المراجعات، وتحديد وتوصيف أدوار ومسؤوليات الموظفين العاملين المختصين.
- سياسة تقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة على مستوى تعرض الإقراض الفردي للعميل وايضا على مستوى المحفظة الاجمالية بشكل مناسب ومن خلال تجميع التعرضات على أساس الخصائص المشتركة لمخاطر الائتمان.
- التحقق من صحة النماذج الداخلية المطبقة لضمان أن تكون نماذج تقييم وقياس مخاطر الائتمان قادرة على خلق تقديرات

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 9 9/4/18 1:57 AM

دقيقة ومتسقة وتنبؤيه غير متحيزة. ويشمل ذلك وضع السياسات والإجراءات التي تحدد كيفية المساءلة والتحقق من صحة نموذج التقارير والمعايير الداخلية للتقييم والموافقة على التغييرات في النماذج، والإبلاغ عن نتائج التحقق من صحة النموذج.

د- اتصال واضح رسمي وتنسيق بين موظفي إدارة مخاطر الائتمان للبنك، ومسؤولي إعداد التقارير المالية، والإدارة العليا، ومجلس الإدارة والآخرين الذين يشاركون في عمليه تقييم مخاطر الائتمان وعملية قياس خسائر الائتمان المتوقعة.

ه- معيار التدقيق الداخلي والذي يقيم بشكل مستقل مدى فعالية نظم البنك بشأن تقييم وقياس مخاطر الائتمان والعمليات، بما في ذلك نظام تصنيف مخاطر الائتمان.

المبدأ الثاني (أساليب سليمة لقياس اضمحلال الأصول): يجب على البنك تبنى وتوثيق سياسات واجراءات وطرق رقابية سليمة لتقييم وقياس مخاطر الائتمان لكافة تعرضات المحفظة الائتمانية. ويجب أن يبنى قياس المخصصات المتعلقة بتلك المحفظة على منهجيات قوية من خلال الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة في الوقت المناسب وذلك في ضوء الإطار المحاسبي المعمول به.

- عملية تقييم وقياس مخاطر الائتمان، مصحوبة بأساليب مخاطر الائتمان السليمة، من شأنها توفير معلومات للإدارة العليا لاتخاذ أحكام سليمه إزاء مخاطر الائتمان وتقديرات خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بها.

- تتوقع اللجنة من البنوك تعزيز استخدام ودمج العمليات المشتركة التي يتم استخدامها داخل البنك لتحديد متى وعلى أي شروط يجب منح الائتمان وكيفية الرقابة على تلك المخاطر وقياس المخصصات للأغراض المحاسبية وكفاية رأس المال على حد سواء، باستخدام العمليات الأساسية المشتركة (أي النظم والأدوات والبيانات) وذلك لتقليل التكلفة والتحيز المحتمل إلى أقصى حد ممكن وأيضا التنسيق

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 10 9/4/18 1:57 AM

فيما بين القياس والإدارة، والإقرار عن مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة.

- يجب أن تكون أساليب قياس المخصص موثقة وواضحة التعريفات والمصطلحات المتعلقة بتقييم وقياس اضمحلال الأصول (مثل الخسائر، والانتقال بين درجات التصنيف، وأحداث الخسارة، والتعثر). حيث يتم استخدام مصطلحات مختلفة أو معلومات أو افتراضات عبر المجالات العملية (مثل المحاسبة وكفاية رأس المال وإدارة مخاطر الائتمان)، والمنطق الكامن وراء هذه الاختلافات يجب أن يكون موثق والموافقة عليه تكون من قبل الإدارة العليا. ويجب مراجعة المعلومات والافتراضات المستخدمة لتقديرات خسائر الائتمان المتوقعة وتحديثها على النحو المطلوب في ظل الإطار المحاسبي المعمول به.

- وفقا للبند 17 من مبادئ بازل الاساسية، تتوقع اللجنة من البنوك توفير نظم وعمليات كافية ومناسبة لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة والإبلاغ والحد من مستوى المخاطر الائتمانية. وخلال الفترة الانتقالية لتطبيق معيار المحاسبة الجديد ينبغي تقييم العمليات والنظم القائمة، وتحليل المعلومات السابق جمعها وتعديلها إذا لزم الأمر ما دامت تؤثر على تقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة.

- يجب على البنك تبني والالتزام بسياسات وإجراءات مكتوبة بالتفصيل لأنظمة مخاطر الائتمان والضوابط المستخدمة في أساليب قياس مخاطر الائتمان والفصل بين المهام وتحديد واضح لمسؤوليات مجلس إدارة البنك والإدارة العليا.

- ينبغي أن تكفل عملية تحديد المخاطر الائتمانية للبنك تحديد للعوامل التي تحدث تغييرات في مخاطر الائتمان وتقديرات خسائر الائتمان المتوقعة وأنه يتم التعرف عليها بشكل صحيح وعلى أساس منتظم. أيضا، ينبغي أن يكون النظر في مخاطر الائتمان المتأصلة في المنتجات والأنشطة الجديدة جزءا أساسيا من عملية تحديد المخاطر وتقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة.

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 11 9/4/18 1:57 AM

- وتماشياً مع ممارسات تطوير النموذج، يجب على الإدارة النظر في الوقائع ذات الصلة والظروف، بما في ذلك المعلومات والتطورات المستقبلية، التي من المحتمل أن تسبب خسائر الائتمان المتوقعة، نتيجة اختلاف التجارب التاريخية والتي قد تؤثر على مخاطر الائتمان والتدفقات النقدية.
- فيما يتعلق بالعوامل ذات الصلة بشخصية العميل المقترض، والقدرة على السداد ورأس المال، وشروط تعرض الإقراض وقيم الأصول المرهونة كضمان مع عوامل الحد من مخاطر الائتمان الأخرى التي قد تؤثر على التدفقات النقدية يمكن للبنك النظر في:

أ- سياسات الإقراض والإجراءات، بما في ذلك معايير قبول الضمان وشروط الإقراض، التي كانت سارية عند الاعتراف الأولي بالقرض، وعما إذا كان نشأ القرض كاستثناء لهذه السياسة. وينبغي أن تتضمن سياسة إقراض البنك معايير الضمان المقبول، والإرشادات والإجراءات التي تقود إلى الموافقة على قروض البنك.

ب- مصادر دخل المقترض المتاحة لتلبية الاقساط المستحقة السداد

ج- قدرة المقترض على خلق سيولة نقدية كافية خلال فترة القرض

د- مستوى الهيكل المالي للمقترض وتوقعات التغييرات فى الرافعة المالية.

ه- الأصول غير المرهونة للمقترض والتي يمكن رهنها كضمان في السوق من أجل زيادة تمويل العميل وتوقع التغير في قيمة تلك الأصول.

و- الاحداث العارضة أو السلوك المتكرر للعميل والتي قد تؤثر على قدرة المقترض على الوفاء بالتزاماته التعاقدية.

ز- التقييم في الوقت المناسب لقيمة الضمانات والنظر في العوامل التي قد تؤثر على القيمة المستقبلية لها (أخذاً في الاعتبار أن قيم

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 12 9/4/18 1:57 AM

الضمانات تؤثر بشكل مباشر على تقديرات الخسارة عند التعرض).

حيث توجد إمكانية التأثير على قدرة البنك على استرداد المبالغ المستحقة، يوجد عوامل متعلقة بنموذج عمل البنك وأوضاع الاقتصاد الكلي الحالية والمتوقعة يمكن النظر فيها، مثل:

أ- المنافسة والمتطلبات القانونية والرقابية.

ب- الاتجاهات في الحجم الكلي للمحفظة الائتمانية للبنك.

ج- بيان المخاطر الائتمانية الشامل لتعرضات إقراض البنك وتوقع التعديلات التي قد يتم إدخالها عليها.

د- التركزات الائتمانية للمقترضين حسب نوع المنتج، أو القطاع أو التوزيع الجغرافي.

ه- توقعات التحصيل وتكلفة الاقراض ومصاريف التحصيل.

و- جودة نظام مراجعة مخاطر الائتمان بالبنك ودرجة الرقابة من قبل الإدارة العليا للبنك والمجلس.

ز- العوامل الأخرى التي قد تؤثر على خسائر الائتمان المتوقعة مثل، توقعات التغيرات في معدلات البطالة، الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات العائد، والتضخم، وظروف السيولة أو التكنولوجيا؛ وغيرها.

ح- الحوافز أو رغبة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم.

- يجب أن يكون لدى البنك اساليب فعالة للنظر في السيناريوهات المحتملة المختلفة، ويجب ألا نعتمد فقط على اعتبارات ذاتية، ومتحيزة. ولكن يتعين على البنك أن يقوم بتطوير وتوثيق للسيناريوهات ذات الصلة لاستخدامها في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة.

- ليس من الضروري أن يقوم البنك بإدخال سيناريو معين في نموذج البنك لتقييم الائتمان أو كافة السيناريوهات المحتملة لمحاكاة السيناريو،

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 13 9/4/18 1:57 AM

حيث تتوقع اللجنة أن تنظر البنوك في جميع المعلومات المعقولة والمدعومة التي ذات صلة بهذا النوع من الاقراض، أو المقترض، ونموذج العمل أو البيئة الاقتصادية والرقابية عند وضع تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة. يتعين على البنك عند وضع هذه التقديرات لأغراض التقارير المالية، النظر في الخبرات والدروس المستفادة من العمليات المماثلة التي أجراها لأغراض رقابية، على الرغم من أن اللجنة تعترف بأن سيناريوهات الضغط يتم اعدادها لأغراض رقابية على مستوى النشاط وليس المقصود أن تستخدم مباشرة لأغراض المحاسبة.

- يجب أن تكون إدارة البنك قادرة على إثبات أنها تدرك بشكل مناسب المخاطر الكامنة عند تسعير تعرضات الإقراض. والاعتراف بأي زيادة في المخاطر تحدث بعد الاعتراف الأولى بمخاطر الائتمان عند المنح مما يجعل البنك يعيد تقييم خسائر الائتمان المتوقعة وإعادة قيمة المخصص، كما يجب الاعتراف به وفقا لإطار المحاسبة المعمول به.

المبدأ الثالث (عملية تقييم وتجميع مخاطر الائتمان): يجب أن يتوافر لدى البنك نظام للتصنيف الائتماني يتم من خلاله تجميع التوظيفات بناءً على خصائص مخاطر الائتمان المشتركة.

1: عملية تقييم مخاطر الائتمان

- كجزء من عملية تقييم مخاطر الائتمان، تتوقع اللجنة أن يكون لدي البنوك إمكانية توفير إجراءات شاملة ونظم معلومات لمتابعة جودة تعرضات الإقراض وتشمل هذه العملية تقييم مخاطر الائتمان بشكل فعال والتي يتم السيطرة عليها بشكل متفاوت من حيث المستوى والطبيعة وعملية قياس مخاطر الائتمان، من أجل ضمان أن تكون جميع تعرضات الإقراض يتم مراقبتها بشكل صحيح وأن مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة يتم قياسها بشكل مناسب.

- يجب أن تشمل عملية تقييم مخاطر الائتمان عملية مراجعة مستقلة. في حين يكون الإقراض لموظفي الائتمان المسؤولية الأولية عن تحديد درجات مخاطر الائتمان والمسؤولية المستمرة لاستكمال تقييم الائتمان

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 14 9/4/18 1:57 AM

التي تحدد التعرض، وعليه يجب أن يخضع للمراجعة من خلال وظيفة مستقلة للمراجعة.

- يقوم المصرف بتحديد درجة مخاطر الائتمان عند الاعتراف الأولي بتعرض الاقراض، بناء على عدد من المعايير، بما في ذلك نوع المنتج والشروط والأحكام، ونوع الضمانات وقيمتها، وخصائص المقترض والموقع الجغرافي أو خليط منهم اعتمادا على مستوى تطور البنك. درجات مخاطر الائتمان القائمة قد تتغير في وقت لاحق سواءً على مستوى المحفظة أو أساس فردي بسبب العوامل الأخرى ذات الصلة مثل، التغيرات في النظرة المستقبلية للنشاط، ومعدلات نمو الأعمال التجارية، وثقة المستهلك والتغيرات في التوقعات الاقتصادية (مثل أسعار العائد ومعدلات البطالة وأسعار السلع الأساسية)، وكذلك نقاط الضعف في الاكتتاب التي تم تحديدها بعد الاعتراف الأولي.

- يجب على نظام تصنيف مخاطر الائتمان أن يشمل كل تعرضات الإقراض للسماح بالتفرقة المناسبة بين مخاطر الائتمان وتعرضات الإقراض الاجمالية ضمن نظام تصنيف مخاطر الائتمان، مما يعكس مخاطر التعرضات الفردية، ولكافة التعرضات عند تجميعها، ومستوى مخاطر الائتمان في المحفظة ككل. وفي هذا السياق، فإن وجود نظام فعال لتصنيف مخاطر الائتمان يسمح للبنك بتحديد أي تخفيف لمخاطر الائتمان والتغيرات الكبيرة فيه.

- يجب على البنك في وصفه لعناصر نظام تقييم مخاطر الائتمان لديه، تحديد واضح لكل درجة من درجات مخاطر الائتمان وتعيين الموظفين المسؤولين عن تصميم وتنفيذ وتشغيل وأداء النظام وكذلك المسؤولين عن الاختبار الدوري والتحقق من صلاحيته (أي وظيفة مراجعة مستقلة).

- ينبغي إعادة النظر في درجات مخاطر الائتمان مع تلقي المعلومات الجديدة ذات الصلة أو تغيرات توقعات البنك لمخاطر الائتمان. ويجب أن تخضع تصنيفات درجات مخاطر الائتمان لمراجعة رسمية بصفة دورية (على سبيل المثال على الأقل سنويا أو بشكل أكثر تكرارا إذا لزم الأمر) لضمان حد معقول من التصنيف. يتم استخدام درجات

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 15 9/4/18 1:57 AM

تصنيف مخاطر الائتمان لتقييم عملاء الاقراض بشكل فردى والتي هي أعلى من المخاطر أو أقل ويجب مراجعتها بشكل متكرر سنوياً. كما يتعين أن يتم تحديث تقديرات اضمحلال الاصول في الوقت المناسب لتعكس التغيرات في درجات مخاطر الائتمان لأي مجموعة من التعرضات أو التعرضات الفردية.

2: التصنيف القائم على خصائص المخاطر الائتمانية

- يجب أن تكون المحفظة الائتمانية مقسمة إلى مجموعات متشابهة من حيث مخاطر الائتمان ومجموعة التعرضات داخل المحافظ وفقاً للخصائص المشتركة. بحيث يمكن للبنوك تقييم معقول للتغييرات في مخاطر الائتمان وبالتالي احتساب التأثير على تقدير خسائر الائتمان المتوقعة. كما يتعين توثيق طريقة البنك لتقييم مخاطر الائتمان لجميع التعرضات (مثل نوع الاداة المالية، شروط المنتج والنشاط/ الحصة السوقية، والموقع الجغرافي) وإخضاعها لمراجعة مناسبة وموافقة داخلية.
- ينبغي تجميع تعرضات الإقراض وفقا للخصائص المشتركة للمخاطر الائتمانية بحيث يواكب التغيرات في الظروف تغيرات في مستوى مخاطر الائتمان للتعرف على تأثير ذلك على مخاطر ائتمان المجموعات المتشابهة. ويشمل هذا النظر في تأثير التغيرات في المعلومات المستقبلية على مخاطر الائتمان للمجموعة، بما في ذلك العوامل الاقتصادية الكلية. ويجب إعادة النظر في أساس صياغة المجموعات المتشابهة لضمان أن التعرض داخل المجموعة الواحدة لا يزال متجانساً من حيث استجابتها لبرامج مخاطر الائتمان. حيث أن تجميع الخصائص الواحدة للمجموعات المتشابهة عند الاعتراف المبدئي على أساس خصائص مخاطر ائتمان لن يكون بالضرورة مناسبا في وقت لاحق، نظرا لأن الخصائص ذات الصلة وتأثيرها على مستوى مخاطر الائتمان للمجموعة الواحدة قد يتغير بمرور الوقت.
- يجب ألا يتم تجميع التعرضات فى مثل هذه الطريقة والتي تزيد من مخاطر ائتمان تعرض معين لإخفاء تعرض إقراض المجموعة ككل.

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 16 9/4/18 1:57 AM

- يجب أن يتوافر لدى البنك آلية قوية لضمان التجميع الاولى المناسب لتعرضات الاقراض وفى وقت لاحق، يجب أعادة تقييم تجميع التعرضات، واعادة تصنيف التعرضات إذا لم يتم تلقي المعلومات الجديدة ذات الصلة، أو كانت توقعات البنك المتغيرة لمخاطر الائتمان تشير إلى أن إجراء تعديل دائم له ما يبرره. إذا كان البنك غير قادر على إعادة تقسيم التعرضات إلى مجموعات متشابهة في الوقت المناسب، ويمكن استخدام تعديلات مؤقتة.

3: استخدام التعديلات المؤقتة

- التعديلات المؤقتة للمخصص هي التعديلات التي يمكن استخدامها بحسب الظروف عندما يصبح من الواضح أن عوامل الخطر القائمة أو المتوقعة لم تدرس في عملية تصنيف مخاطر الائتمان. وتتوقع اللجنة أن هذه التعديلات سوف تستخدم فقط كحل مؤقت - فعلى سبيل المثال، وفي ظروف عابرة أو عندما يكون هناك الوقت الكافي لإدراج معلومات ملائمة ذات صلة في نظام تصنيف المخاطر الائتمانية القائم أو لإعادة تقسيم مجموعات التعرضات المتشابهة، أو عندما تتفاعل تعرضات الإقراض ضمن مجموعة من العوامل أو الأحداث بشكل مختلف عما كان متوقعاً في البداية.

- استخدام تعديلات مؤقتة يتطلب تطبيق أحكام هامة ويخلق احتمال التحيز. لذلك ينبغي أن تتسق التعديلات المؤقتة مع التوقعات المستقبلية، ويتم دعم ذلك بالوثائق المناسبة، وتخضع لعمليات الإدارة المناسبة.

المبدأ الرابع (كفاية المخصصات): كفاية مخصصات البنك المكونة، بغض النظر عما إذا كان تم احتسابها وقياسها على مستوى المجموعات المتشابهة أو على مستوى العميل الواحد، يتعين أن تتوافق مع الإطار المحاسبي المعمول به.

- يجب على البنوك تطبيق أساليب سليمة وقوية لقياس مخاطر الائتمان مع تحديد واضح لإجمالي مخصص خسائر الائتمان المتوقعة وتطويره وفقا لإطار المحاسبة المعمول به لكي يعكس بشكل كاف خسائر الائتمان المتوقعة ضمن هذا الإطار.

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 17 9/4/18 1:57 AM

- يأخذ التقييم القوى لاضمحلال الاصول في الحسبان العوامل والتوقعات ذات الصلة في تاريخ التقارير التي قد تؤثر على تحصيل ما تبقى من التدفقات النقدية خلال حياة مجموعة من مخاطر الإقراض أو تعرضات الإقراض. والمعلومات التي تعتبرها البنوك ضرورة هي البيانات التاريخية والحالية للنظر في المعلومات المستقبلية ذات الصلة بما في ذلك العوامل الاقتصادية الكلية التي تتعلق بالتعرض الجاري وتقييمه (مثل تجارة التجزئة أو الجملة) وفقا لإطار المحاسبة المعمول به.

- قد يستخدم البنك اساليب تقييم فردية أو جماعية وذلك استناداً على القدرة على تضمين المعلومات المستقبلية في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة ويجب أن تكون تلك الاساليب متسقة مع متطلبات المحاسبة ذات الصلة. حيث تشكل التقييمات الفردية والجماعية الأساس لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة، واستخدام بنك لأسلوب التقييم الفردي مقابل الجماعي، أذا ما تم تطبيقه بشكل مناسب، لا يُفترض ان يؤدى الى اختلافات جوهريه في حساب المخصص.

- الاسلوب المتبع لتقدير خسائر الائتمان المتوقعة يجب أن يتماشى مع كيفية إدارة البنك لمخاطر الائتمان الخاصة به. فعلى سبيل المثال، غالبا ما يستخدم التقييم الجماعي لمجموعات كبيرة من تعرضات الإقراض المتجانس مع خصائص المخاطر الائتمانية المشتركة، مثل محافظ التجزئة. وغالبا ما يتم إجراء تقييم لاضمحلال الاصول بشكل فردي للتعرضات ذات الأهمية، مثل القروض المتجاوزة موعد الاستحقاق. وبغض النظر عن أسلوب التقييم المستخدم، يجب على البنك أن يضمن عدم التأخر فى الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة. ووفقا لمستوى تطور نظم إدارة مخاطر الائتمان، يجوز اعادة النظر في الاسلوب المتبع للتقييم من فردى الى جماعي إستناداً الى المعلومات المستقبلية، على سبيل المثال توقعات الاقتصاد الكلي.

- في حالة عدم استخدام البنك للتقييمات الفردية، يجب أن يتضمن تقدير خسائر الائتمان المتوقعة الأثر المتوقع لجميع المعلومات المستقبلية المقبولة والمدعومة، بما في ذلك العوامل الاقتصادية الكلية، التي تؤثر على إمكانية تحصيل الديون ومخاطرها الائتمانية. وعند تطبيق أسلوب التقييم الفردي يجب أن تعكس مستندات مديونية البنك (على غرار ما

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 18 9/4/18 1:57 AM

هو متوقع عند إجراء التقييم الجماعي) بوضوح كيفية الاعتماد على المعلومات المستقبلية الخاصة بالمديونيات المستحقة للبنك، بما في ذلك العوامل الاقتصادية الكلية ومدى انعكاسها على تقييم خسائر الائتمان المتوقعة بشكل فردى.

- في الحالات التي تكون فيها تقديرات البنك الفردية من التعرض لا تنظر على نحو واف للمعلومات المستقبلية، فمن المناسب أن يأخذ في الحسبان تعرض الإقراض الجماعي مع خصائص المخاطر الائتمانية المشتركة لتقدير تأثير المعلومات المستقبلية، بما في ذلك العوامل الاقتصادية الكلية. وتسمح هذه العملية بتحديد العلاقة بين المعلومات المستقبلية وتقديرات خسائر الائتمان المتوقعة التي قد لا تكون واضحة على مستوى التعرض الفردي. ولا ينبغي إجراء تقييم إضافي مستقبلي على أساس جماعي إذا كان يؤدي إلى ازدواجية الحساب.

- كما لوحظ في المبدأ 3، قد تكون التعديلات المؤقتة على مخصص الاضمحلال ضرورية إذا كان اسلوب البنك في احتساب المخصص لم يدرج أو لم يؤخذ في الحسبان الأحداث أو الظروف التي لم يسبق بحثها والتي تؤثر على خسائر الائتمان المتوقعة اعتبارا من تاريخ الإبلاغ. وإن لم يكن من المتوقع أن يكون سبب التعديل مؤقتاً، مثل ظهور مبرر للمخاطر جديد لم يسبق إدراجه عند احتساب مخصص اضمحلال اصول البنك، كما يجب أن يتم تحديث أسلوب قياس خسائر الائتمان المتوقعة على المدى القريب لدمج العوامل التي من المتوقع أن تؤثر بشكل مستمر على المخصص. وليس من المناسب استخدام تسوية مؤقتة لعامل مخاطر يتمتع بالاستمرارية في المدى الطويل.

المبدأ الخامس (وجود سياسات وإجراءات للتحقق من صحة النماذج المستخدمة في تقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقع): يجب أن يكون لدى البنك سياسات وإجراءات للتحقق من صحة النماذج المستخدمة في تقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة.

- قد تتضمن عملية تقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة نماذج وتقديرات مبنية على أساس افتراضي لتحديد المخاطر وقياسها. ويمكن استخدام النماذج في مختلف جوانب عملية قياس وتقييم خسائر الائتمان

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 19 9/4/18 1:57 AM

المتوقعة على مستوى المعاملات الفردية وعلى مستوى المحفظة ككل، بما في ذلك تصنيفات الائتمان، وتحديد مخاطر الائتمان، وقياس مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة لأغراض المحاسبة، اختبار الضغط واحتساب رأس المال. ويجب بالنسبة لنماذج تقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة ("نماذج") النظر في أثر التغييرات المفترضة ومتغيرات مخاطر الائتمان مثل التغييرات في احتمال التعثر PD، والخسارة عند التعرض LGDs، وقيمة الضمانات العينية، والتصنيف الداخلي لمخاطر ائتمان المقترض على أساس المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية المقبولة والمدعومة بالمستندات بما في ذلك العوامل الاقتصادية الكلية.

- وضع واستخدام نماذج تقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة، يجب أن ينطوي على حكم ممتد لمدة طويلة وسياسات وإجراءات للتحقق من صحة النموذج والتحقق من فعاليته. وينبغي أن يكون للبنك سياسات وإجراءات صارمة لإمكانية التحقق من دقة وتوافق نموذج التصنيف الائتماني وعملياته وتقدير جميع مكونات المخاطر ذات الصلة، في بداية استخدام النموذج وبشكل مستمر، كما يجب إجراء عملية التحقق من صحة النموذج مع كل بداية تطوير في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة وعند إجراء أي تغييرات كبيرة في النماذج. ويجب على البنك مراجعة نماذج خسائر الائتمان المتوقعة بصفه دورية (على سبيل المثال، سنويا).
- ينبغي أن يتضمن إطار التحقق من سلامة صحة النموذج، على سبيل المثال وليس الحصر العناصر التالية:

أ- أدوار ومسؤوليات واضحة من أجل التحقق من استقلالية وكفاية وكفاءة النموذج. ويجب أن يتم تنفيذ التحقق من صحة النموذج بشكل مستقل عن عملية تطوير النموذج ومن قبل الموظفين الذين تتوافر لديهم التجربة والخبرة اللازمة. ويشمل التحقق من صحة النموذج ضمان أنه مناسب للاستخدام المقترح في البداية وبشكل مستمر. وينبغي الإبلاغ عن نتائج التحقق من صحة النموذج بطريقة سريعة وفي الوقت المناسب إلى المستوى الإداري الملائم داخل البنك.

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 20 9/4/18 1:57 AM

ب- توافر منهجية تشمل عملية منتظمة لتقييم صلابة واتساق ودقة النموذج وأهميته لمحفظة البنك. كما يجب أن تكون عملية التحقق من صحة النموذج فعالة للتعرف على أوجه القصور المحتملة لتحديدها ومعالجتها في الوقت المناسب. وينبغي أن يشمل نطاق التحقق من صحة النموذج مراجعة مدخلات النموذج، وتصميمه ومخرجاته/ وأداؤه على النحو التالي:

- **مدخلات النموذج**: يجب على البنك انشاء معايير داخلية للجودة والثقة بشأن البيانات (المعلومات التاريخية والحالية والمستقبلية) المستخدمة كمدخلات للنموذج. يجب أن تكون البيانات المستخدمة لتقدير مخصصات اضمحلال محافظ البنك، دقيقة وموثوق فيها وكاملة (أي من دون الاستثناءات التي يمكن أن تؤثر على موضوعية القياس لاضمحلال الاصول). وينبغي أن تكفل النماذج المستخدمة التحقق من صحة تلك البيانات وتلبية معايير التطبيق.
- **تصميم النموذج**: يجب التحقق من صحة النموذج عند تصميمه، واثبات أن النظرية التي يقوم عليها النموذج سليمة، وتحظى بالاعتراف والقبول للغرض المخصص من أجله. ويجب من خلال النظرة المستقبلية التحقق من الصحة أيضا على مستوى عوامل الخطر الكلي والفردي، ويمكن أن يأخذ النموذج في الحسبان التغييرات في البيئة الاقتصادية أو الائتمانية، فضلا عن التغييرات في إطار استراتيجية الاعمال دون التقليل بشكل كبير من قوة النموذج.
- **مخرجات النموذج:** يجب على البنك إنشاء معايير لأداء النموذج المقبولة داخلياً. حيث يتم تحديد الحدود القصوى للاختلال في نتائج النموذج والحدود القصوى للأخطاء المقبولة، وينبغي النظر في الإجراءات التصحيحية لإعادة تطويره.

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 21 9/4/18 1:57 AM

المبدأ السادس (الحكم الشخصي على الائتمان من ذوي الخبرة): من الامور الضرورية في تقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة أن يتم استخدام البنك للخبرة الائتمانية لأصحاب القرار الائتماني في الحكم على سلامة الائتمان الممنوح من خلال معلومات ملائمة ومدعمة بالمستندات بما في ذلك العوامل الاقتصادية الكلية.

- يجب أن يتوافر لدى البنوك أدوات لضمان التقدير القوى والاعتراف في الوقت المناسب بخسائر الائتمان المتوقعة، ومنها استخدام الحكم الشخصي لرجال الائتمان من ذوي الخبرة للتعرف على الأثر المتوقع الناتج في ضوء جميع المعلومات المستقبلية المعقولة والمدعومة، بما في ذلك العوامل الاقتصادية الكلية، بشأن تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة. ويجب على البنك استخدام الحكم الشخصي لرجال الائتمان في ضوء أساليب البنك لقياس مخاطر الائتمان في ظل مراجعة ملائمة.

- توفر المعلومات التاريخية أساسا مفيدا لتحديد الاتجاهات والارتباطات اللازمة لتحديد كيفية قياس مخاطر الائتمان لتعرضات الإقراض. ومع ذلك، يجب ألا تتجاهل تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة وتأثير الأحداث والظروف (المعلومات المستقبلية) على آلية منح الائتمان. ويجب أن تعكس تلك الآلية قياس النقص المستقبلي في التدفقات النقدية المتوقعة وتأثيره على قرار المنح.

- تدرك اللجنة صعوبة وارتفاع تكلفة دمج المعلومات المستقبلية في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة. ولذلك تتفهم اللجنة أن خسائر الائتمان المتوقعة هي أمر تقديري وبالتالي قد لا يعكس التنبؤ النتائج الفعلية. إلا ان اللجنة تدرك أيضا أن الحاجة إلى إدراج هذه المعلومات من المرجح أن يزيد من درجة الموضوعية في قياس خسائر الائتمان المتوقعة، كما ترى اللجنة أنه، من الضروري النظر في المعلومات المستقبلية للتنفيذ السليم لنموذج المحاسبة المتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة.

- يجب أن تكون البنوك قادرة على إثبات أن المعلومات المستقبلية المطبقة تأخذ بعين الاعتبار قياسات مخاطر الائتمان لتعرضات معينة أو محافظ معينة عند قياس خسائر الائتمان المتوقعة. ولعدة أسباب، قد يصعب إثبات وجود صلة قوية بين القياس الإحصائي وبين أنواع معينة من المعلومات،

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 22 9/4/18 1:57 AM

أو حتى المعلومات الواردة ككل، وقياس مخاطر الائتمان. ولا سيما في هذه الظروف، لذا فإن الحكم الشخصي لرجال الائتمان ذوي الخبرة سيكون حاسما عند احتساب المخصصات على مستوى العميل الفرد أو على مستوى المحفظة. وقد تكون التعديلات المؤقتة ضرورية في حالة عدم إدراج العوامل المستقبلية التي اعتبرت على أنها ذات أهمية عند تقييم الائتمان على مستوى العميل الفرد أو على مستوى المحفظة.

- يجب أخذ تنبؤات الاقتصاد الكلي وغيرها من المعلومات ذات الصلة في الحسبان عند تقييم المحافظ حيث تتأثر قياسات مخاطر الائتمان للمحافظ بهذه التوقعات والافتراضات. علاوة على ذلك، عند وضع تقديرات لخسائر الائتمان المتوقعة، يجب على البنك تطبيق حكمه الائتماني المستمد من الخبرات الائتمانية التي قد تختلف من تعرض لآخر ومن دولة لأخرى في ضوء التعليمات الرقابية الصادرة في كل دولة.

- تتوقع اللجنة من البنوك توخي الحذر عند تحديد قيمة مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة عند الاعتراف بها لأغراض المحاسبة للتأكد من أن التقديرات الناتجة مناسبة (أي محايده ولا هي أقل مبالغ في قيمتها). بالإضافة إلى ذلك، على البنوك أن تدرس على نحو متزايد مجموعة واسعة من المعلومات بما في ذلك المعلومات المستقبلية لأغراض إدارة المخاطر وكفاية رأس المال. وتتوقع اللجنة من البنوك الاستفادة من معلومات المراحل المختلفة في عملية إدارة مخاطر الائتمان لتطوير قياسات اضمحلال الاصول.

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 23 9/4/18 1:57 AM

المبدأ السابع (البيانات المشتركة): يجب أن يتوافر لدى البنك عملية قياس وتقييم سليم لمخاطر الائتمان من خلال أدوات وبيانات ونظم عامة قوية توفر احتساب سليم لخسائر الائتمان المتوقعة.

- هناك اجراءات مشتركة للعمليات والنظم والأدوات والبيانات المستخدمة لتقييم مخاطر الائتمان، وقياس خسائر الائتمان المتوقعة لأغراض المحاسبة وتحديد الخسائر المتوقعة لأغراض كفاية رأس المال. واستخدام الاجراءات والأنظمة والأدوات والبيانات المشتركة يقوي إلى أقصى حد ممكن، التقديرات الناتجة عنها، ويقلل من المعوقات التي تعترض سبيل ممارسات المخاطر الائتمانية السليمة لجميع الأغراض والتي ترد لاحقاً.

- يجب أن تفي ممارسات مخاطر ائتمان البنك المتطلبات والإجراءات الأساسية، بما في ذلك وجود الأدوات المناسبة لتحديد وتقييم مخاطر الائتمان. هذه المتطلبات الاساسية ضرورية لتقييم مخاطر الائتمان والتي تمثل إلى حد ما الوضع المالي للبنك لأغراض المحاسبة وكفاية رأس المال على حد سواء. وتترابط هذه العمليات المشتركة على نحو وثيق، مما يعزز من موثوقية واتساق تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة، الناتجة عنها ويزيد من الشفافية، كما يوفر حوافز لاتباع الممارسات السليمة لمخاطر الائتمان من خلال انضباط السوق.

- ينبغي تصميم نظام لمراقبة مخاطر ائتمان البنك لتشمل جميع تعرضات الإقراض عند تقييم أثر التغييرات على مخاطر الائتمان، وليس فقط تلك التي قد شهدت زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان، أو التي تكبد البنك عنها خسائر أو اضمحلال في الائتمان.

- لا ينبغي أن تكون ممارسات مخاطر الائتمان ثابتة كما يجب أن يعاد النظر فيها بشكل دوري للتأكد من أن البيانات المتاحة في جميع أنحاء الكيانات المصرفية تم السيطرة عليها وتم تحديثها كما أن الضمانات الائتمانية أو ممارسات البنك قابلة للتغيير أو التطوير مع مرور الوقت. وعلاوة على ذلك، ينبغي إنشاء حلقة ردود فعل لضمان أن المعلومات عن تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة، والتغييرات في مخاطر الائتمان

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 24 9/4/18 1:57 AM

والخسائر الفعلية على القروض تم تقديرها من خلال خبراء مخاطر الائتمان والمحاسبة والرقابة على البنوك، وعلى وجه الخصوص مع الكفالات المقدمة كضمانة شخصية.

- يتضمن نظام التصنيف الائتماني العمليات المشتركة والنظم والادوات والبيانات التي تستخدم في تقييم مخاطر الائتمان وقياس اضمحلال الاصول لأغراض المحاسبة والخسائر غير المتوقعة لأغراض معيار كفاية رأس المال وتقدير احتمال التعثر PD (مع مراعاة التعديلات المناسبة) وحالات التعثر، والقيمة التسليفية للضمانات، ومعدلات الاخفاق التاريخي، ونوع المنتج، وجدول القيمة المستهلكة، وانخفاض معدلات السداد، والحصة السوقية، والموقع الجغرافي، ونوع الضمانات. قد تختلف تقديرات المخصصات لخسائر الائتمان المتوقعة من بلد إلى آخر لأسباب مختلفة بما في ذلك الاختلافات الدولية في معايير المحاسبة المتعلقة بها ومع ذلك، مع الاعتراف بأن معايير المحاسبة المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة مشتركة في العديد من الدول، وحتى عندما لم تكن كذلك، فإن نماذج خسائر الائتمان المتوقعة إن كانت مختلفة فإن بها قواسم مشتركة. وتشجع اللجنة تضييق هامش التفسيرات والممارسات المختلفة بشأن تطبيقات المحاسبة، إلى أقصى حد ممكن، من خلال سلامة تطبيق ممارسات مخاطر الائتمان.

المبدأ الثامن (الإفصاح العام): يجب أن يعزز افصاح البنك، الشفافية وإمكانية المقارنة بتوفير المعلومات الملائمة لمتخذ القرار في الوقت المناسب.

- الهدف من الإفصاحات العامة هو توفير معلومات مفيدة لمتخذ القرار، عن المركز المالي للكيان والأداء والتغيرات فيها، لمجموعة واسعة من المستخدمين بطريقة واضحة ومفهومة. وأبرزت الأزمة المالية أهمية الإفصاح عالي الجودة، كما انتقدت المستثمرين والمؤسسات المالية لفشلها في توفير ما يكفي من المعلومات ذات الصلة بشأن القضايا المعقدة وممارسات إدارة المخاطر. وتشجع اللجنة البنوك على مواصلة تحسين الإفصاح وذلك بهدف توفير المعلومات ذات صلة، وقابلة للمقارنة بحيث يمكن للمستخدمين اتخاذ القرارات في الوقت المناسب، وقادرة على تقييم الإشراف على الإدارة.

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 25 9/4/18 1:57 AM

- يجب أن تكون إفصاحات إدارة مخاطر الائتمان والادارة المالية وفقا للمعايير المحاسبية المعمول بها والأطر الرقابية المطبقة. ومن الحصافة للجهات الرقابية وواضعي المعايير والمستثمرين والمحللين والبنوك تقييم مدى كفاية أطر الإفصاح وإجراء تعديلات لتحسين الشفافية وأهمية المعلومات المقدمة. وفقا لذلك، من المهم أن تقوم البنوك بالإفصاحات اللازمة عن تعرض البنك لمخاطر الائتمان نسبيا، بما في ذلك تقديرات خسائر الائتمان المتوقعة لها، وتوفير المعلومات ذات الصلة حول إجراءات منح الائتمان المعتمدة من البنك.

- مع الحفاظ على التوافق مع المعايير والأنظمة المحاسبية المعمول بها، يجب على الإدارة تطبيق احكام لتحديد المستوى المناسب من تجميع وتبويب البيانات المفصح عنها، وأن تستمر الإفصاحات لتلبية متطلبات المحاسبة، وتوفير الاطلاع الوافي عن تعرض البنك لمخاطر الائتمان ولخسائر الائتمان المتوقعة للمستخدمين وذلك لأداء تحليل إفرادي عن البنك فى ظل مقارنات مع البنوك المتشابهة.

- تتوقع اللجنة إفصاحات كمية ونوعية، مجتمعة، والتواصل مع المستخدمين من خلال الافتراضات الرئيسية / المدخلات المستخدمة لتطوير قياس خسائر الائتمان المتوقعة. بالإضافة إلى ذلك، تتوقع اللجنة إفصاحات لتسليط الضوء على السياسات والتعاريف التي هي جزء لا يتجزأ من تقدير خسائر الائتمان المتوقعة (مثل الأسس المعتمدة من البنك لتجميع تعرضات الإقراض إلى المحافظ ذات خصائص مخاطر ائتمانية مشابهة وتعريفه للتخلف عن السداد، مسترشدة في ذلك بالتعريف المستخدم للأغراض الرقابية، والعوامل التي تتسبب تغيرات في تقديرات البنك لخسائر الائتمان المتوقعة، والطريقة التي استخدمها البنك فى الحكم على الائتمان من ذوي الخبرة. وينبغي أن يحقق الإفصاح عن السياسات الهامة للبنك إفادة كما يجب أن يصاغ الافصاح في السياق الذي حدده البنك، والطريقة التي تم بها تنفيذ هذه السياسات.

- يتطلب الانتقال إلى نموذج خسائر الائتمان المتوقعة تلك المعلومات المستقبلية، متضمنه العوامل الاقتصادية الكلية، وأن تأخذ في الحسبان عند تقدير اضمحلال الأصول (وفقا لإطار المحاسبة القابل للتطبيق). وتتوقع اللجنة من البنوك توفير إفصاحات نوعية عن كيفية إدراج هذه

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 26 9/4/18 1:57 AM

المعلومات في عملية الاحتساب، ولا سيما عندما يتم تنفيذها على أساس فردي.

- ستعكس قرارات البنك فيما يتعلق بأساس تعرض الإقراض المجمع عادة مجموعة من العوامل. وتتوقع اللجنة من الإفصاحات في هذا المجال أن تبين الإجراءات المتبعة من الإدارة في كيفية تجميع تعرضات الإقراض بشكل مناسب، مثل كون هذه المجموعات تحمل مخاطر ائتمان مشتركة.
- لتحسين نوعية ومغزى المعلومات المفصح عنها عند احتساب خسائر الائتمان المتوقعة، تتوقع اللجنة من البنوك تقديم تفسير للتغيرات المؤثرة في تقديرات البنك بشأن خسائر الائتمان المتوقعة من فترة لأخرى. وينبغي أن تشمل هذه المعلومات الإفصاحات النوعية والكمية على حد سواء ذات الصلة بطريقة تعزز فهم كيف تغيرت تقديرات البنك بشأن خسائر الائتمان المتوقعة.

تتوقع اللجنة من الادارة مراجعة سياسات الأفصاح في البنك بشكل منتظم للتأكد من أن المعلومات التي يفصح عنها ما زالت ذات صلة بمخاطر البنك، وتركز المنتجات ومعايير الصناعة المصرفية وظروف السوق الحالية. وللقيام بذلك، يجب أن يهدف البنك إلى توفير الإفصاحات التي تسهل المقارنة مع البنوك المشابهة. والإفصاح عن هذه المعلومات يمكن المستخدمين من رصد التغيرات في تقدير خسائر الائتمان المتوقعة من فترة لأخرى والسماح للمستخدمين بإجراء تحليل هادف عبر المجموعات المتشابهة من البنوك على الصعيدين الوطني والدولي.

ثالثاً: التقييم الإشرافي لمخاطر الائتمان والمحاسبة عن خسائر الائتمان المتوقعة وكفاية رأس المال: تشمل المبادئ من 9 إلى 11.

المبدأ التاسع (تقييم إدارة مخاطر الائتمان): يجب على الجهة الرقابية إجراء تقييم دوري لفعالية ممارسات المخاطر الائتمانية بالبنوك.

- يجب أن يكون لدى المشرفين سياسات تدعو إلى مراجعة دورية احترازية لوظائف تقييم الإقراض ومخاطر الائتمان للبنك والتوصية بإدخال تحسينات عليها عند الضرورة. وينبغي أن يكون المشرفين، على

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 27 9/4/18 1:57 AM

قناعة، بأن البنك قد اعتمد ويلتزم بأفضل الممارسات لمخاطر الائتمان السليمة وفقاً لما هو مبين في هذه الورقة. فعلى سبيل المثال، يجب على المشرفين تقييم ما يلي:

أ- أن مراجعة مخاطر الائتمان، داخل البنك، هي صلبة وشاملة.

ب- نوعية العمليات والأنظمة التي يعتمدها البنك في تحديد وتصنيف ورصد ومعالجة التغييرات في مخاطر الائتمان في الوقت المناسب كافية، وأن يتضمن الحكم الشخصي على الائتمان من ذوي الخبرة الأوضاع الحالية والمعلومات المستقبلية، بما في ذلك العوامل الاقتصادية الكلية، والموثقة بشكل جيد.

ج- أن تعكس تطبيقات البنك هامش المخاطرة المحدد بطريقة تضمن التعرف على تعرضات الاقراض بشكل سريع عند زيادتها إلى مستوى يزيد من معدل المخاطر المقبولة لدى البنك ورصدها بشكل صحيح. وتعكس تقديرات مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على نحو صحيح حجم الزيادة في مخاطر الائتمان لهذه التعرضات، توفير المعلومات المناسبة حول مخاطر الائتمان لتعرضات الإقراض، والتغييرات في مخاطر الائتمان، وخسائر الائتمان المتوقعة والتغييرات في احتساب المخصص لمجلس الإدارة والإدارة العليا على أساس منتظم (كل ثلاثة أشهر أو، إذا اقتضى الأمر، أكثر تكرارا).

د- التوقعات المدرجة عند تقييم مخاطر الائتمان والقياسات ليست فقط مناسبة ومدعمة بالمستندات، ولكن أيضا تتفق مع توقعات استخدامها لأغراض أخرى من قبل البنك، وأن يتم إتاحة كافة تلك المعلومات للمشرفين.

ه- الإجراءات الموضوعة للتأكد من دقة وانسجام نماذج تقييم المخاطر الائتمانية الداخلية للبنك.

– عند وضع هذه التقييمات موضع التنفيذ، قد يطلب المشرفون من البنوك تقديم معلومات تكميلية، لم يفصح عنها علنا، من خلال تقارير رقابية عادية، أو من خلال تقارير التفتيش الميداني للرقابة على البنوك. يمكن

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 28 9/4/18 1:57 AM

للمشرفين أيضا استخدام هذه الأساليب للحصول على معلومات إضافية عند إجراء التقييمات المطلوبة وفقا للمبادئ أدناه

المبدأ العاشر (تقييم قياس خسائر الائتمان المتوقعة): يجب أن تتولد قناعة لدى الجهة الرقابية بأن الأساليب المستخدمة من قبل البنك لقياس المخصصات في ضوء معايير المحاسبة المعمول بها تؤدي إلى القياس المناسب لخسائر الائتمان المتوقع.

عند تقييم اساليب البنك المستخدمة في تقدير المخصصات، يجب أن يكون الرقابيين على قناعة بأن البنك اتبع سياسات وممارسات تتفق مع مبادئ قياس خسائر الائتمان المتوقعة الواردة في هذه الورقة، بما فيها، ما يلي:

أ- متانة الإجراءات التي يستخدمها البنك لقياس خسائر الائتمان المتوقعة وأن تكون في الوقت المناسب، وتأخذ في الاعتبار معايير المحاسبة والتقييمات المحدثة من مخففات مخاطر الائتمان (وعلى وجه الخصوص، الضمانات)، وتقديرات التدفقات النقدية بناء على تقييم عوامل مقترض معين والظروف الحالية والمستقبلية المحيطة وظروف الاقتصاد الكلي، جنبا إلى جنب مع المعلومات المستقبلية الأخرى ذات الصلة والتي تؤثر على إمكانية تحصيل المتوقع من تعرضات إقراض البنك.

ب- قوة إطار وأسلوب تحديد المخصصات، سواء تلك التي تحدد بشكل جماعي أو فردي.

ج- أن تكون المخصصات الكلية عن تعرضات إقراض البنك مناسبة طبقا للمتطلبات المحاسبية وفيما يتعلق بتعرضات مخاطر محفظة البنك الائتمانية.

د- من المسلم به أنه يجب تكوين المخصصات عند عدم قابلية تحصيل الديون خلال فترة مناسبة وشطب الدين من سجلات البنك.

ه- بغض النظر عن الطريقة المستخدمة لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة، والعمليات الداخلية للبنك لقياس اضمحلال الأصول يجب الاخذ في الاعتبار توقعات البنك لمخاطر الائتمان والتغييرات التي قد تطرأ على مخاطر تعرضات البنك الائتمانية. قد يستفيد المشرفون من العمل الذي

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 29 9/4/18 1:57 AM

يقوم به المدققين الداخليين والخارجيين في مراجعة تقييم مخاطر الائتمان وتكوين خسائر الائتمان المتوقعة وطريقة قياس البنك لها.

المبدأ الحادي عشر (تقييم معيار كفاية رأس المال): يجب على الجهة الرقابية النظر في تطبيقات مخاطر الائتمان بالبنك عند تقييم معيار كفاية رأس المال.

- عند تقييم مدى ملاءمة قيمة مخصصات مخاطر الإقراض كعنصر من عناصر كفاية رأسمال البنك الإجمالية أنه من المهم أن نعترف بأن خسائر الائتمان المتوقعة المتعلقة بالبنك والاساليب والافتراضات الأساسية للاحتساب تتطلب عند التطبيق درجة كبيرة من الحكم الشخصي لرجال الائتمان من ذوي الخبرة. حتى في حال احتفاظ البنك بعمليات تقييم وقياس سليم لمخاطر الائتمان وإطار للرقابة الداخلية فعال، وتقدير ينطوي على درجة من الموضوعية ويرجع ذلك إلى مجموعة واسعة من العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار. وعلاوة على ذلك، فإن قدرة الإدارة على تقدير خسائر الائتمان المتوقعة بشأن تعرض الإقراض (سواء بشكل فردي أو جماعي) قد يتحسن بمرور الوقت نتيجة المعلومات الموضوعية المتراكمة التي تؤكد ما إذا كانت المعلومات التي سبق وتم تحديدها على أنها معلومات مستقبلية للتنبؤ باحتمالات أن السداد لها علاقة موضوعية بخسائر الائتمان الفعلية.

1. في أداء تقييمهم لكفاية رأسمال البنك، يجب على الرقابيين النظر فيما إذا كانت الإدارة لديها ما يلي:

أ- المحافظة بشكل فعال على النظم والضوابط لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مستوى مخاطر الائتمان، والزيادات الكبيرة في مشاكل مخاطر الائتمان وجودة الأصول في الوقت المناسب.

ب- تحليل كافة العوامل الهامة ذات الصلة التي تؤثر على مخاطر الائتمان وتحصيل المحفظة.

ج- أن عملية تقدير المخصص المقبول، كحد أدنى يتوافق مع المبادئ المنصوص عليها في هذا التوجيه، بما في ذلك متطلبات المحاسبة المعنية.

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 30 9/4/18 1:57 AM

2. عند وضع الرقابي يده على أوجه قصور يجب عليه التوصية بإدخال تحسينات في ممارسات المخاطر الائتمانية للبنك، وأن ينظر المشرفون في مجموعة كاملة من الإجراءات الرقابية المتاحة لها للسيطرة على أوجه القصور ولفت انتباه الادارة إليه للتصحيح في الوقت المناسب.

والاستجابة الرقابية، بما في ذلك مدى تواصل الجهة الرقابية مع مجلس ادارة البنك، وينبغي أن تتناسب مع خطورة أوجه القصور، وأثره على مستوى المخاطر في البنك، وكذلك قدرة البنك على تحمل المخاطر وسرعة استجابة الإدارة لإزالة تلك المخاوف. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تشمل الردود الرقابية الاساليب والتدابير التالية:

أ- إيصال ملاحظات المشرفين للإدارة العليا ومجلس الادارة بشكل دوري ومنتظم وتقييم رد فعل إدارة البنك بشأن تلك المخاوف وماهي خطة المعالجة.

ب- العوامل الواردة في التصنيفات الرقابية وملاحظات المشرف على مخاطر محفظة البنك الائتمانية.

ج- اتخاذ إجراءات رسمية أو غير رسمية رقابية (والتي يمكن أن تكون ذات طبيعة عامة أو غير عامة) تطلب من المجلس والادارة العليا لمعالجة أوجه القصور في غضون فترة زمنية محددة، وتقديم تقارير مكتوبة للمشرفين بشكل دوري.

د- عند تقييم كفاية رأس المال، يجب على المشرفين النظر في كيفية وضع سياسات البنك وكيفية التطبيق المحاسبي لدى البنك وتقييم مخاطر الائتمان والتي تؤثر على تقييم أصول وأرباح البنك، وبالتالي وضع رأس ماله.

ه- للمدى الذى يتم فيه تقييم مخاطر الائتمان أو القصور في قياس خسائر الائتمان المتوقعة سواء أكان ذلك القصور هاماً أو لم يتم تداركه في الوقت المناسب، يجب على المشرف أن ينظر في ما إذا كان ينعكس هذا القصور في التصنيفات الرقابية أو من خلال طلب رأسمال أكبر في ضوء الدعامة الثانية من اتفاق بازل فعلى سبيل

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 31 9/4/18 1:57 AM

المثال، إذا كان البنك يفتقر إلى أنظمة أو ضوابط أو سياسات تقييم سليم لمخاطر الائتمان، على المشرف النظر في هذه العيوب عند تقييم رأس مال البنك وما إذا كان وضع رأسمال البنك كاف فيما يتعلق بتلك المخاطر من عدمه.

و- علاوة على ذلك، على المشرف النظر في كيفية تأثير هذه العيوب على مستوى المخصصات وما إذا كان المبلغ الإجمالي للمخصصات غير مناسب في إطار المعايير المحاسبية المعمول بها، يتعين على المشرف مناقشة هذا الأمر مع إدارة البنك ومجلس الإدارة واتخاذ إجراءات رقابية مناسبة عند الضرورة.

رابعاً: نطاق ومتطلبات التطبيق: يتمثل نطاق التطبيق لهذه المبادئ او الإرشادات، وأهم المتطلبات المرتبطة بها، بما يلي:

أ- تركز هذه الإرشادات على تعرضات الإقراض، والتزامات القروض، وعقود الضمانات المالية التي يسري عليها إطار خسائر الائتمان المتوقعة، حيث تؤكد على ضرورة قيام البنوك بقياس الائتمان المتوقعة لجميع تعرضات الإقراض.

ب- يجب أن يكون لدى البنوك إدارة كافية للمخاطر الائتمانية، بما في ذلك سياسات واجراءات رشيدة لتحديد وقياس وتقييم ومراقبة والإبلاغ عن مخاطر الائتمان والتحكم فيها أو تخفيفها في الوقت المناسب.

ج- وجود أسلوب منضبط ذو جودة عالية لتقييم وقياس خسائر الائتمان المتوقعة، في إطار قواعد المحاسبة المعمول بها.

د- يكون تطبيق هذه الإرشادات أكثر قابلية للتطبيق لتقييم الائتمان الفردي للمقترض من الشركات الكبيرة، في حين قد تكون جوانب أخرى أكثر أهمية للتقييم الجماعي لمجموعة معينة من عملاء التجزئة.

ه- يتعين على الجهات الرقابية أن يتبنوا أسلوباً مناسباً فيما يتعلق بالمعايير المفروضة على البنوك، حيث يجب استخدام اساليب متناسبة مصممة

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 32 9/4/18 1:57 AM

بشكل صحيح تحول دون تعرض البنك للخطر من خلال تنفيذ عال الجودة للأطر المحاسبية المتعلقة بخسائر الائتمان المتوقعة.

ز- على البنوك النظر في مجموعة عريضة من المعلومات عند تطبيق النماذج المحاسبية لخسائر الائتمان المتوقعة. إذ يجب أن تكون المعلومات مناسبة لتقييم وقياس مخاطر الائتمان لتعرضات إقراض معين جارى تقييمه. كما يجب أن تتضمن تلك المعلومات بيانات عن الأحداث الماضية والظروف الحالية وتوقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

خامساً: تحديات تطبيق المبادئ: تواجه البنوك بعض التحديات عند التطبيق، الامر الذي سيتطلب ضرورة الاستعداد لذلك من خلال إجراء سلسلة من التغييرات على طريقة أداء الأعمال ونظم تكنولوجيا المعلومات، من حيث التصنيف والقياس وحساب انخفاض القيمة وإعداد التقارير. تتمثل هذه التحديات في التالي:

أ- نقص مؤشرات الاقتصاد الكلي التي يمكن الاعتماد عليها.

ب- تحتاج البنوك إلى تقييم الأدوات المالية التي ستتأثر بمبدأ القياس الجديد، وبالتالي تحتاج إلى إجراء التعديلات اللازمة على الأنظمة المحاسبية.

ج- هناك عدد من المجالات ستتطلب الاجتهاد والتفسير من قبل معدي البيانات المالية والمحاسبين القانونيين.

د- الأدوات المالية التي أعيد تصنيفها باستخدام "التعديلات على التصنيف وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39)" الصادرة في أكتوبر 2008 قد تحتاج إلى إعادة تصنيفها مرة أخرى إلى مبدأ القيمة العادلة، وهذا يعتمد على نموذج الأعمال وخصائصه.

ه- إن إعادة تصنيف شرائح من ديون الأوراق المالية سيكون معقدا لأنها ستخضع للفحص الكامن من خلال النظر في مجموعة الاصول.

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 33 9/4/18 1:57 AM

و- تحتاج البنوك إلى تحديد تأثير الضرائب والجهات الإشرافية عند تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم (9)، وأن هذا يعني تغييراً في طريقة القياس والأثر المترتب على صافي الأرباح والخسائر للفترة المشمولة.

سادساً: التوصية

انطلاقاً مما تقدم، على ضوء التداعيات السلبية في حال عدم كفاية سياسات وإجراءات مخاطر الائتمان وتأخر الاعتراف بها على كفاية رأس المال، فإن اللجنة العربية للرقابة المصرفية، تدعو السلطات الرقابية لضرورة حث البنوك على تبني الإجراءات المناسبة في قياس خسائر الائتمان وفقاً لمتطلبات المعيار "9". كما تدعو اللجنة لوجود سياسات تدعو إلى مراجعة دورية احترازية لوظائف تقييم الإقراض ومخاطر الائتمان للبنك، والتوصية بإدخال تحسينات عليها عند الضرورة.

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 34 9/4/18 1:57 AM

ملحق

المعيار رقم 9 ونموذج المحاسبة عن الخسائر المتوقعة

(دراسة مقارنة مع إطار بازل)

- يتطلب معيار الابلاغ المالي رقم IFRS 9 تصنيف جميع الأصول المالية إلى ثلاث مراحل حسب مخاطر الائتمان، لغرض تقدير الخسائر المتوقعة. فخلال المرحلة الأولى، يتم احتساب مخصصات الاضمحلال لجميع الاصول المالية بغض النظر عن جودة الائتمان، وعلى أساس الخسارة المتوقعة خلال فترة 12 شهرا. تتحرك الأصول المالية إلى المرحلة الثانية إذا كان هناك تدهور هام في جودة الائتمان، وإلى المرحلة الثالثة، إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية على الأصول المالية ليست قابلة للاسترداد بشكل كامل في حال التخلف عن السداد، في كل هذه المراحل، يتم التعرف على مخصصات الاضمحلال على أساس مدى حياة الخسائر المتوقعة. تحول الأصول المالية من مرحلة إلى أخرى غير متماثل مما يعني أن أي أصل مالي يمكن أن يتحرك إلى المرحلة الأولى (المرحلة الاقل في المخاطر) إذا كان هناك تحسن كبير في جودة الائتمان.
- لشكل 1 يصور ثلاث مراحل لنموذج الخسارة المتوقعة وحساب الخسارة الائتمانية إما على أساس فترة 12 شهرا أو عمر الأصل. ويعتمد تطبيق أي من فترتي الاحتساب على جودة ائتمان الاصل المالي:

المرحلة الاولى (منتظمة)	المرحلة الثانية (منتظمة اثناء استخدام الاصل)	المرحلة الثالثة (غير منتظمة)
الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة 12 شهرا	الخسائر الائتمانية المتوقعة لكامل العمر	الخسائر الائتمانية المتوقعة كامل العمر

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 35 9/4/18 1:57 AM

المرحلة الاولى: الخسارة المتوقعة = 12 شهر احتمال تعثر x القيمة الحالية للنقص فى التدفقات النقدية.

المرحلة الثانية: الخسارة المتوقعة = احتمال التعثر طوال حياة الاصل x القيمة الحالية للنقص فى التدفقات النقدية.

المرحلة الثالثة: الخسارة المتوقعة = احتمال التعثر طوال حياة الاصل x القيمة الحالية للنقص في التدفقات النقدية.

التوافق بين نموذج احتساب الخسارة المتوقعة وفقا لبازل والنموذج وفقا للمعيار رقم IFRS 9

- نموذج الخسارة المتوقعة للاضمحلال وفقا لمعايير المحاسبة والمعتمدة من مجلس معايير المحاسبة جعل هناك تقارب بين المعايير المحاسبية والرقابية. والاضمحلال وفقا للإطار المحاسبي ومعايير رأس المال الرقابي. ويعتبر احتمال التعثر PD والخسارة عند التعثر LGD هما المكونات الرئيسية لاحتساب الخسارة المتوقعة. ومع ذلك، نظرا للاختلافات الموضوعية بين رأس المال الرقابي وإعداد التقارير المالية وفقا لمعايير المحاسبة، وتقديرات بازل بشأن احتمال التعثر PD والخسارة عند التعثر LGD يمكن استخدامها في نموذج الاضمحلال وفقا للمعايير المحاسبية IFRS ولكن بعد إجراء التعديلات عليها. وفى ظل رأس المال الرقابي وفقاً للجنة بازل تعتمد معالجة مخصصات الاضمحلال بشكل أساسي على الاسلوب المتبع في البنك لحساب رأس المال الرقابي لمخاطر الائتمان.
- ويلخص الجدول التالي مخصصات الاضمحلال في ظل الاساليب المختلفة لقياس مخاطر الائتمان وفقا لبازل، والتحليلات ما إذا كان البيانات المستخدمة أو غير المستخدمة لنمذجة الخسارة المتوقعة وفقا للأساس الرقابي يمكن استخدامها لنموذج الخسارة المتوقعة بموجب معيار الابلاغ المالي رقم IFRS 9.

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 36 9/4/18 1:57 AM

اسلوب قياس الائتمان	طريقة احتساب مخاطر الائتمان	المخصصات لعلاج الخسارة	إمكانية استخدام IFRS
الاسلوب المعياري	أوزان المخاطر المنصوص عليها من السلطة الرقابية تستخدم لاحتساب رأس المال الرقابي	إذا حدث خسارة وتم الإبلاغ، يتم تكوين مخصص غير منتظم خصما على قائمة الدخل، وبالتالي تؤثر تأثيرا مباشرا في الشريحة الاولى لرأس المال مما يؤدى إلى انخفاض الأرباح المحتجزة إذا لم يحدث حدث الخسارة، يتم احتساب مخصص عام على مجموعة المخاطر الائتمانية يدرج بالشريحة الثانية لرأس المال، في حدود 1.25% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية (RWA)	البيانات المستخدمة في حساب رأس المال الرقابي لا يدعم البيانات المطلوبة لإجراء العمليات المحاسبة تحت IFRS 9
اسلوب التصنيف الداخلي الأساسي لقياس مخاطر الائتمان	تقديرات البنك الخاصة باحتمال التعثر PD على مدى فترة زمنية مدتها سنة واحدة، والخسارة عند التعثر LGD، والتعرض عند التعثر (EAD)، وفترة الاستحقاق (M) المنصوص عليها وفقا لتعليمات الرقيب عند احتساب رأس المال الرقابي	مقارنة المخصص المكون بالخسارة المتوقعة إذا كانت الخسارة المتوقعة أكبر من المخصص المكون فإن تلك الزيادة سيتم تخفيض بها رأس المال الرقابي بالطرح من القاعدة الرأسمالية. إذا كانت الخسارة المتوقعة أقل من المخصصات فإن الزيادة في المخصص سيتم الاعتراف بها في الشريحة الثانية للقاعدة الرأسمالية في حدود 6.0 من الائتمان مرجح بأوزان.	البيانات المستخدمة في تقديرات احتمال التعثر PD وفقا للأساس الرقابي يمكن استخدامها لإجراء العمليات الحسابية وفقا للأساس المحاسبي تحت المعيار IFRS 9 ولكن بعد التعديلات الهامة
اسلوب التصنيف الداخلي المتقدم لمخاطر الائتمان	وتستخدم تقديرات البنك الخاصة من PD، LGD، EAD، وM على مدى فترة زمنية سنة واحدة لحساب رأس المال الرقابي	مقارنة المخصص بالخسارة المتوقعة: - إذا كانت الخسارة المتوقعة أكبر من المخصص المكون فإن تلك الزيادة سيتم تخفيض بها رأس المال الرقابي بالطرح من القاعدة الرأسمالية. إذا كانت الخسارة المتوقعة أقل من المخصصات فإن الزيادة في المخصص سيتم الاعتراف بها في الشريحة الثانية للقاعدة الرأسمالية في حدود 6ر0%من الائتمان مرجح بأوزان.	البيانات المستخدمة في قياس احتمال التعثر PD، والخسارة عند التعثر LGD، والتعرض عند التعثر EAD يمكن استخدامها لتقدير خسائر الائتمان في ضوء المعيار IFRS رقم 9

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 37 9/4/18 1:57 AM

معالجة المخصصات في إطار بازل وإمكانيات الاستفادة من نموذج بازل في احتساب الخسارة المتوقعة EL تحت IFRS 9. في الجدول التالي، ندرج بعض الاختلافات الرئيسية بين بازل و IFRS 9 فيما يتعلق بقابليتها لاستخدام البيانات، وتحديد العوامل التي تتطلب تعديلات بارزة.

تأثير نموذج الخسارة المتوقعة وفقا لمعيار الابلاغ المالى رقم 9 على رأس المال الرقابي

نموذج خسارة اضمحلال القيمة المتوقعة وفقا لـ IFRS 9 له تأثير كبير على خطة تدعيم رأس المال. وتتطلب التعليمات من البنوك الاعتراف بخسائر الائتمان للأصول المالية في تاريخ الابلاغ الاول مباشرة بعد نشأته وانشاء مخصص لتغطية الخسائر المتوقعة المستقبلية. وسيؤدي هذا إلى زيادة كبيرة في المخصصات اللازمة لتلك الخسارة مما يؤدي بدوره لتقليل الشريحة الاولى لمعدل رأس المال ونسبة رأس المال الأساسي لمخاطر الائتمان مرجحة بأوزان RWA في ضوء بازل III. وهذا سيثير القلق الشديد لدى الإدارة العليا في البنوك والجهات الرقابية والمستثمرين.

الأسلوب الجديد للمحاسبة عن الاضمحلال يعكس التقارب بين المعايير الرقابية والمحاسبية. ومع ذلك فإن البنوك لا تزال تواجه تحديات في تنفيذ هذا الاسلوب الجديد. بالإضافة الى التعديلات في البيانات والتي يجب القيام بها للاستفادة من نموذج الخسارة المتوقعة في ضوء بازل، لأن تطبيق نموذج الخسارة المتوقع وفقا للمعيار IFRS 9 يدعو إلى عمل كبير من جانب البنوك. مجال وضع نماذج للخسارة المتوقعة بناء على 12 أشهر أو طوال عمر الاصل يستلزم في المقام الأول بيانات كبيرة. قيام المشرف بممارسة سلطته التقديرية أثناء وصف

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 38 9/4/18 1:57 AM

حالة معينة على أنها "تعثر" أو "زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان"، على أساس تفسير البيانات يجلب قدرا كبيرا من الموضوعية، والتعرف على مفهوم التعثر في نهاية المطاف هو الهدف الاول للسلطة الرقابية عند فرض التعليمات الرقابية.

تتفاوت المشكلات الحالية بشأن المبالغة المحتملة للخسارة المتوقعة بسبب مفهوم الاعتراف الأولي، مما يؤدي إلى عبء كبير على الايرادات وبالتالي على الأرباح، بالتالي تؤثر على رأس مال البنك الرقابي. إن معايير المحاسبة الجديدة المتعلقة بالاضمحلال تؤثر سلبا على حقوق المساهمين في الشريحة الاولى للقاعدة الرأسمالية، وخطط رأس المال، والقاعدة الرأسمالية، وتؤدى الى التذبذب في حساب الارباح والخسائر وتحرك فى الاصول المالية عند احتساب الخسائر المتوقعة لمدة 12 شهر أو طوال عمر الاصل والعكس وهذا مصدر قلق آخر. علاوة على ذلك فإن الاحتساب للخسائر غير المتوقعة الغير متوافق تماماً مع مفهوم القيمة العادلة عند الاعتراف الاولى بالخسائر المتوقعة يؤدى الى تحميل أولى لخسائر الاصول المالية بأقل من القيمة العادلة.

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 39 9/4/18 1:57 AM

أهمية نموذج الخسائر المتوقعة المقترح

على الرغم من أن نموذج الخسائر المتوقعة الصادر عن مجلس معايير المحاسبة تواجه تحديات في التطبيق وهو بالتأكيد خطوة نحو أسلوب فعال أو أكثر فعالية وتشمل المزايا التالية:

- الاكتشاف المبكر لخسائر الائتمان المتوقعة.
- الاتساق مع تسعير أو تقييم موحد للأدوات المالية.
- اسلوب يستشرق المستقبل هذا هو أقرب إلى مفهوم القيمة المستقبلية لتحديد القيمة الدفترية المبدئية للأصول المالية وبالتالي، من الناحية الاقتصادية أكثر ملاءمة.
- زيادة الشفافية وتقليل الغموض بشأن تقييمات القروض مما يمكن المؤسسات المالية من الحصول على تمويل اقتصادي بسهولة.
- تقارب أكبر مع نماذج رأس المال الرقابي، مع بعض التعديلات.

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 40 9/4/18 1:57 AM

سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

1. التوجهات الدولية والإجراءات والجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر – 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية ودور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية -2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية– 2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين والتعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا وتوجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق (بازلII) " انضباط السوق " – 2006.
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.
19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SETTLEMENT SYSTEM IN EGYPT-2007
20. مصطلحات نظم الدفع والتسوية – 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.
22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية والتوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 41 9/4/18 1:57 AM

24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم والدول المضيفة – 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع والتسوية – 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير الكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية- 2008.
30. مقاصة الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف والسياسة النقدية في مصر – 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-2010
42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.
43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.
44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها - 2011.
45. إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.
46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 42 9/4/18 1:57 AM

47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.
53. قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية.
54. أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني – تجارب الدول العربية.
55. حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية.
56. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية.
57. التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي.
58. الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة – 2014.
59. التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية – 2014.
60. الرقابة على صيرفة الظل – 2014.
61. تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية – تجربة بنك المغرب – 2014.
62. مبادئ البنية التحتية لأسواق المال وإطار الإفصاح ومنهجية التقييم لهذه المبادئ – 2014.
63. إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الجزائر – 2014.
64. قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية – 2015.
65. المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل – 2015.
66. التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة وتجارب الدول العربية – 2015.
67. العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي – 2015.

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 43 9/4/18 1:57 AM

68. متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية – 2015.
69. متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان – 2015.
70. احتياجات الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة – 2015.
71. المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية – تطبيق المعيار رقم تسعة – 2017.
72. سلامة وأمن المعلومات المصرفية الإلكترونية – 2017.
73. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية (ورقة محدثة) – 2017.
74. Financial Inclusion Measurement in the Arab World.
75. تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – 2017.
76. Financial Education Initiatives in the Arab Region.
77. نشرة تعريفية بمفاهيم الشمول المالي – 2017.
78. كتيب تعريفي بمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية – 2016.
79. إدارة مخاطر السيولة في نظم الدفع والتسوية اللحظية – تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي – 2017.
80. الإطار القانوني لحماية مستهلكي الخدمات المالية – 2017.
81. توافق السياسات الاحترازية والسياسات الاقتصادية الكلية – 2017.
82. Payment and Securities Settlement Systems in Lebanon- 2017.
83. المعالجة الرقابية لانكشاف المصارف على الديون السيادية – 2018.
84. **الإطار الإشرافي لمخاطر الائتمان و المحاسبة لخسائر الائتمان المتوقعة - 2018.**
85. قضايا الإسناد الخارجي في الخدمات المالية والمصرفية – 2018.
86. Regulatory Developments and Basel II Implementation in the Arab Region.
87. De-Risking and Financial Inclusion: Global trends and thoughts for policy debate for the Arab region – 2018.
88. المنهجيات الحديثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة – 2018.

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 44 9/4/18 1:57 AM

89. الإطار العام للاستقرار المالي وإدارة المخاطر العابرة للحدود – تجربة بنك المغرب – 2018.
90. دور المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة – 2018.
91. تطبيق مبادئ إدارة التعثر في إطار مبادئ البنية التحتية المالية – 2018.
92. الإطار الرقابي للقيم المخزنة وعمليات الدفع الإلكتروني – تجربة مصرف الإمارات المركزي – 2018.

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 45 9/4/18 1:57 AM

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: publications@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae

173246_Arab Monetary_BOOK_84_TXT_Arabic_IT_2B.pdf 46 9/4/18 1:57 AM

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS